دور المنظمة ومؤسساتها، وهو ما يمكن القيام به وإنجازه في وقت قريب، والثانية خطوة إعادة بناء المنظمة في ضوء انتخابات المجلس الوطني، التي قد تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يمكن البدء بالتحضير له فوراً بالتوازي مع خطوة تفعيل المنظمة ومؤسساتها.

وقال: لهذا لا بد من اتخاذ خطوات سريعة لإصلاح دوائر المنظمة ومؤسساتها وتفعيلها، فبعد أن تم إجراء الانتخابات التشريعية في الداخل تتم دراسة ومتابعة عملية إجراء انتخابات المجلس الوطني في مناطق الشتات، حيث يمكن إجراؤها ووضع آلية لها حتى نستكمل الخطوة الأكبر، وهي إعادة بناء المنظمة.

ودعا الحوراني إلى "عقد دورة سريعة للمجلس المركزي في ظل تعذر انعقاد المجلس الوطني، يتم فيها اتخاذ كل الخطوات والقرارات الضرورية والملحة لإصلاح وضع المنظمة، مثل اتخاذ قرار بضم حركتي "حماس" و"الجهاد" إلى منظمة التحرير، وصيغة تمثيلهما في مؤسسات المنظمة، ويتفق على ذلك عبر الحوار مع الحركتين قبل انعقاد المجلس، ويمكن الاستمرار في الحوار، أيضاً، بعد انعقاد المجلس".

واستطرد الحوراني: يقوم المجلس المركزي، من خلال الانتخاب أو التوافق، بإشغال المقاعد الشاغرة في عضوية اللجنة التنفيذية، وذلك لتتمتع هذه اللجنة بالقانونية الكاملة وفق النظام الأساسي، ولتصبح أكثر قدرة على أداء مهماتها وواجباتها، وإذا اقتضت متطلبات الوحدة الوطنية زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ثلاثة أو خمسة أعضاء مثلاً، يمكن أن يتخذ المجلس المركزي قراراً بذلك حتى يمكن استيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة، وبعض القوى التي تنتمي للمنظمة، التي تعطل تمثيلها في التنفيذية والمجلس المركزي. ولا يعتبر عدد أعضاء اللجنة في حال الزيادة كبيراً، وحتى لو اعتبر كبيراً يمكن أن يتخذ المجلس قراراً بأن ينبثق عن اللجنة التنفيذية مكتب مصغر لمتابعة العمل اليومي.

ونوه إلى أهمية قيام اللجنة التنفيذية بإحياء دوائر المنظمة وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء "التنفيذية" لتفعيل هذه الدوائر وقيامها بواجباتها حيال أبناء الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الخارج، إلى جانب أهمية أن يشكل المجلس المركزي لجنة من بين أعضائه، ومن رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ومن عدد من الشخصيات العامة، للتحضير لانعقاد دورة المجلس الوطني القادمة في أسرع وقت، وفق نظام انتخاب الأعضاء الذي نص عليه النظام الأساسي للمنظمة.

وقال: في المناطق التي يتعذر إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فيها يتم التوافق بين كل الأطراف السياسية على صيغة اختيار الأعضاء من هذه المناطق.

ويقترح الحوراني قيام اللجنة التنفيذية ودوائرها المختصة بتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية وتوحيدها بين الداخل والخارج، وتجديد انتخاب قياداتها، ووضع الميزانيات اللازمة لها لتتمكن هذه المنظمات من القيام بمهماتها على الصعيدين المهني والسياسي.

وتابع: كذلك، يجب أن يحدد المجلس المركزي طبيعة العلاقة بين مؤسسات المنظمة ودوائرها ومؤسسات السلطة الوطنية ودوائرها وحدود تلك العلاقة، بحيث لا يكون هناك تداخل أو تعارض بينهما.

وأضاف: كما يجب أن يراعى عند تشكيل المجلس الوطني الجديد تمثيل كل ساحات التواجد الفلسطيني في الداخل والخارج، بما في ذلك الجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات، وفق النسبة العددية لكل ساحة.

وشدد الحوراني على أهمية الفصل بين مهمات كل من المجلس الوطني والمجلس التشريعي، بحيث يختص الأول بشؤون المنظمة ودوائرها ومؤسساتها ومهماتها، بينما يختص الثاني بشؤون السلطة ومؤسساتها وأنظمتها وقوانينها ومراقبة أدائها ومتابعته.

وقال: عند تفعيل المنظمة وإعادة بنائها لا بد من الأخذ بالاعتبار تجديد قيادتها وكوادرها وتعزيزها بالأجيال الشابة، وتقييم دور الفصائل المكونة لها وفق مكانة هذه الفصائل وأثرها في الحياة السياسية الفلسطينية بعد مضي عقود عدة على تجربتها في المنظمة.

قرارات اللجنة التنفيذية

إلى ذلك، وفي خضم التجاذبات السياسية بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، اتخذت اللجنة التنفيذية قرارات عدة تشمل إعادة تشكيل لجنة المفاوضات العليا، ولجنة لتفعيل دور الصندوق القومي الفلسطيني، ووضع التوصيات الملائمة الخاصة بذلك، إلى جانب البدء في تنشيط دور اللجنة الخاصة بالعمل على عقد لقاء الحوار الوطني لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقررت اللجنة التنفيذية الدعوة إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني وتحديد موعده بالاتفاق مع رئاسة المجلس الوطني، إلى جانب اتخاذ قرار آخر بتفعيل أمانة السر وتكليف أحد أعضائها بالمسؤولية عن أمانة السر، وكذلك تكليف لجنة خاصة لدراسة قانون انتخابات المجلس الوطني وفق قاعدة التمثيل النسبي الكامل.

وقال حنا عميرة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن حزب الشعب، في تصريحات صحافية، إنه تم اتخاذ سلسلة من القرارات بإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما يشمل انتظام اجتماعات اللجنة التنفيذية أسبوعياً، وإحياء الصندوق القومي الفلسطيني، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للمفاوضات، ودراسة قانون انتخابات المجلس الوطني. ونوه إلى أنه تقرر، أيضاً، أن تقوم اللجنة التي شكلت سابقاً بعضوية أحمد قريع، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وعضوي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تيسير خالد وسمير غوشة، بالتوجه إلى دمشق من أجل التحضير لحوار شامل بمشاركة الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني والرئاسة لتفعيل مؤسسات المنظمة، كما تم الاتفاق عليه في القاهرة، من دون تحديد موعد لتوجه هذه اللجنة إلى دمشق.

وقال عميرة إن إجراءات تفعيل مؤسسات منظمة التحرير إنما تأتي لتكون هذه المؤسسات والدوائر "عنواناً سياسياً ومالياً وأمنياً للشعب الفلسطيني".

وأضاف: إذا سارت الأمور بشكل جيد، فإن هذا يعطي مجالاً وزخماً لإيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

الفصائل تؤكد أن صمود الشعب سبب تزاحم التحركات السياسية الدولية

تأكيد فلسطيني على أهمية التعاطي مع المبادرات الدولية وتحذير من تكرار تجربة الاتفاقات الجزئية

عباس ورايس.. لقاء في "زحمة" المبادرات الدولية. (عدسة: فادي العاروري)

■ كتب عيسى سعد الله

أجمع معظم الفصائل السياسية على ضرورة دراسة المبادرات الدولية التي طرحت مؤخراً والتعاطي معها، شرط أن تكون مرجعياتها إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن لا تفضي إلى إعادة تجربة الاتفاقات المرحلية والجزئية.

وأبدت هذه الفصائل الاستعداد للمشاركة في أي مؤتمر دولي قادم كما جاء في المبادرة الأسبانية، التي طرحت في العشرين من الشهر الماضي، وأيضاً كما جاء في توصيات تقرير- بيكر هاملتون الأميركي، شرط أن يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، وكل قرارات الشرعية الدولية.

واعتبرت الفصائل والقوى السياسية المختلفة أن تزاحم المبادرات الدولية، الداعية إلى حل القضية الفلسطينية مؤخراً، جاء نتيجة قوة المقاومة وصمودها في وجه آلة الحرب الإسرائيلية، وكذلك وصول المجتمع الدولي إلى حقيقة أنه من دون إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لا يمكن أن يسود الاستقرار في المنطقة.

كما أعلنت رفضها لأية حلول جزئية، قد يحاول فرضها المجتمع الدولي، مؤكدة أن نجاح أي مؤتمر دولي، يتوقف على جدية العالم في الضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية.

"فتح": النجاح يتوقف على التزام الطرف الإسرائيلي

وأبدت حركة "فتح" استعدادها للتعامل مع هذه المبادرات وما ستفضي إليه.

وقال النائب الدكتور فيصل أبو شهلا، أن "فتح" والرئاسة جاهزتان للتعامل مع ملف المبادرات بشكل جدي ومستمر، مشدداً على أن "فتح لن تقبل بأقل من إقامة دولة مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ تكون القدس عاصمتها، مع ضمان حق عودة اللاجئين كشرط أساسي لأي مؤتمر دولي قادم"، رافضاً أي حلول جزئية قد تفرض من خلاله.

ونوه إلى أن نجاح المبادرات الدولية، والمؤتمر الدولي في حال انعقاده، يتوقف على مدى التزام الطرف الإسرائيلي بالشرعية الدولية، وكذلك التزام المجتمع الدولي بتنفيذ ومتابعة ما تم الاتفاق عليه.

وتوقع أبو شهلا، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، توافقاً فلسطينياً داخلياً على المشاركة في مؤتمر دولي تكون قاعدته الشرعية الدولية.

وحول دوافع انطلاق هذه المبادرات والدعوات إلى عقد مؤتمر دولي في هذا الوقت، قال أبو شهلا "إن العالم بدأ يدرك أكثر من أي وقت مضى أنه لا استقرار في العالم والمنطقة من دون حل الموضوع الفلسطيني وحلحلته".

"حماس": لا لتكرار التجربة السابقة

واشترطت حركة "حماس" موافقتها على المبادرات، أو المشاركة في مؤتمر دولي تدعى إليه بأن تكون أرضيته ومرجعيته الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وقال النائب مشير المصري، أمين سر الكتلة البرلمانية لحركة "حماس" في المجلس التشريعي، أنه لا يمكن للحركة أن تخوض التجربة نفسها التي خاضتها منظمة التحرير سابقاً من خلال موافقتها على المشاركة في مؤتمرات، والتوقيع على اتفاقيات، تنتقص من الحق الفلسطيني، على حد قوله.

وأضاف: إن حركة "حماس" لا يمكنها، أيضاً، أن تكون جزءاً من أية مبادرات، أو مؤتمرات، تقوم على أساس الفلسفات السابقة.

وقال المصري لـ"آفاق برلمانية" "إن فكرة انعقاد مؤتمر دولي للسلام ليست جديدة"، مؤكداً أنها "لا تشكل مخرجاً، إذا لم تكن قائمة على المعادلة الفلسطينية".

واعتبر أن "كثرة المبادرات الدولية الأخيرة، التي جاءت بعد التشنج في المواقف الدولية اتجاه المعادلة الفلسطينية، تنم عن تراجع وتقهقر في الموقف الدولي، ورغبة منه في التعامل مع الواقع الفلسطيني، بعد أن فشلت كل المراهنات بإسقاط الخيار الديمقراطي".

ونوه المصري إلى أن "حماس تقيس أية مبادرة مقدمة إليها بميزان الثوابت الوطنية، ومن ثم تحدد الموقف باتجاهها، وبالتالي تقدم المرونة القائمة على قاعدة الحقوق الوطنية".

"الشعبية": تحذير من "مدريد ٢" واتفاقات مرحلية

من جانبه، يتوقع كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن تفضي المبادرات الدولية إلى عقد مؤتمر دولي شبيه بمؤتمر مدريد، داعياً كل الأطراف إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه تبهيت أيٍّ من الحقوق الوطنية أو تغييبه.

وقال الغول لـ"آفاق برلمانية": إذا عقد مؤتمر دولي فإنه سينهي مرجعية الإدارة الأميركية، التي شكلت على الدوام غطاء لكل الخروقات الإسرائيلية، على صعيد الاتفاقات الجانبية مع الفلسطينيين، أو على صعيد الاتفاقات الدولية.

واعتبر أن الفرصة أصبحت مواتية، كي تتمسك القيادة الفلسطينية بفكرة انعقاد المؤتمر الدولي، الذي سيؤسس لآليات تقود إلى استرجاع الحقوق الوطنية.

وأوضح الغول أن الجبهة الشعبية، ومن خلال مؤسسات منظمة التحرير، مستعدة للتعامل مع المبادرات الدولية، وما سيفضي عنها.

ولم يستبعد حدوث انقسام في صفوف القوى السياسية حول المشاركة في مؤتمر دولي متوقع، لكنه توقع أن تتم المشاركة الفلسطينية في النهاية.

وحذر من أن "أي مؤتمر دولي قادم، ربما ستكون وجهته ضخ الدماء من جديد في اتفاقيات أوسلو"، لافتاً إلى أن المؤتمر معرض إما للفشل الذريع، وإما التقدم لصالح الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وأوضح أنه "إذا تمسك الفلسطينيون بمواقفهم، فإن المؤتمر سيفشل، لأن إسرائيل والولايات المتحدة لن تقبلا بإعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم".

وتابع: سيفشل المؤتمر أيضاً، في حال أصرت إسرائيل على مواقفها بعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ولم يستبعد الغول قبول فريق من القيادة الفلسطينية باتفاقيات